بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلق الله رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن سار على دربه إلى يوم الدين ..
ملخص الاقتصاد الجزئي للدكتور / حسن بلقاسم غصآن}

الخط الأحمر وتحته خط : هو المحتوى ..
الخط الأسود : كلام الدكتور ..

المحاضرة الثانية :
{المسألة الاقتصادية}

عناصر المحاضرة ٢:

_قاعدة الاختيار أو الفرص البديلة.
_منحنى إمكانيات الإنتاج.
_النمو الاقتصادي.
_التدفق الدائري للإنتاج والدخل.
_الكفاءة ألاقتصاديه.
_دور القطاع الحكومي.

(AمooĹ ، سلمان النزال ، ashoog)

المشكلة الآقتصآديه :

- تختصر المسالة الاقتصادية في وجود ثروات محدودة زمنا ومكانا وحاجيات ورغبات لامتناهية للساكنة البشرية في كل مجتمع
W={N, L, K, t} versus U∞
- وفي أهمية الكفاءة الاقتصادية المتعددة الجوانب.

كمقدمه للمشكلة
لدينا موارد متعددة (موارد بشريه ،موارد طبيعيه،وموارد ماليه ..ولدينا مورد الوقت والزمن ثم لدينا احتياجات)
هناك مشكله اقتصاديه تقتضي أن يكون هناك أستجابه للحاجيات المجتمع انطلاقا مما لديه من ثروات أو موارد ونحتاج إلى أستغلال كفء لكل مواردها .
فالموارد الطبيعية: نحتاج إلى تنقيبها واستغلالها أحسن الاستغلال
والموارد البشرية: نحتاج إلى تأهيلها حتى ترقى في أدائها النوعي وتزيد في إنتاجها
وكذلك للثروة المالية ولإستعمال الوقت .

المشكلة ألاقتصاديه:
تختص المسألة الأقتصاديه في ثروات محدودة زمنا ومكانا وحاجيات ورغبات لاآمتناهيه للساكنة البشرية في كل مجتمع .

(AϭooL ، سلمان النزال ، ashoog)

قاعدة الاختيار:

تعتمد عند اتخاذ قرار الاختيار على مقارنة المنافع الحدية المتوقعة *MU بالتكاليف الحدية *MC المترتبة عن ذلك بما فيها الأضرار المتوقعة
يقبل القرار عندما *MU > *MC
يلغى القرار عندما *MU < *MC
وقد تكون هذه التكاليف الحدية عبارة عن منافع حدية لسلع بديلة، تؤدى إلى تفضيل سلعة على أخرى، مما يقتضى عقلانية من جانب المستهلك أو أى فاعل إقتصادى

أن الاختياربشكل عام من ناحية العلمية الاقتصادية يعتمد على ما يسمى بـ (المنافع) فإذا اخذنا مثلا (المستهلك) فإننا نلاحظ عند استهلاكه لسلعة معينة فإنه يعتقد أنه سيحصل على المنفعة لهذه السلعة .لكنه في نفس الوقت يقارن بين المنفعة الحدية الجديدة وبين التكلفة الحدية لهذه السلعة
لو افترضنا أن في هذه السلعة ستكون المنفعة الحدية تفوق التكلفة الحدية فسيختار هذه السلعة ..

ولو كان العكس أن المستهلك يحصل على منفعة صغيره وتكون سعر السلعة مرتفعه جدا فالأفضل أن لا يختار هذه السلعة أو يختار سلعه بديله ..
ويمكن أن نقارن بين المنافع الحدية للسلع ..
لدينا مثلا السلعة رقم ١ لها منفعة حديه نستفيد مثلا بإشباع مادي ..
ولدينا سلعه رقم ٢ لا تؤدي إلى أشيباع مادي ..

فنقارن بين منفعة سلعه١و٢ خاصة أذا كانت سلع بديله ..فإذا زادت المنفعة رقم ١ فسنختار رقم ١ أو العكس .

(AϭooL ، سلمان النزال ، ashoog)

تكلفة الاختيار:

لدينا عدة خيارات وبدائل متاحة لإتخاذ أحسن القرارات، لكن رغم هذه المعطيات نحتاج إلى معرفة تكلفة اختيار قرار معين بغية المقارنة بين المنفعة الحدية والتكلفة الحدية.
نفترض بديلين: فالتكلفة المرتبطة باختيار القرار **A** تمثل مقدار التضحية بالخيار **B** (مثلا اختيار الماء عوضا عن الحليب، اختيار الاستثمار في مشروع معين عوضا عن العمل في مشروع آخر)
وعند اختيار الماء يعتبر الحليب كتكلفة الفرصة البديلة، والتي تتمثل في التضحية بالمنافع من استهلاك الحليب ... كما أن المستثمر يخوض غمار المخاطرة عوضا عن العمل لدى مؤسسة معينة بديلة ليتقاضى أجرا محددا.

حتى نفهم العلاقة بين اختيار سلعة أو قرار معين نحتاج إلى مقارنة بين المنافع الحدية والتكلفة الحدية .
مثال ١ :
أسرة تريد أن تستهلك الماء والحليب فنفترض أنها تفضّل الماء عن الحليب
هنا عندما يستهلك الماء سيحصل على اشباع مادي ومنفعة حدية . فعندما يستهلك الماء يفكّر في البديل فيتناول أولا الماء ثم الحليب ولكن عندما يتناول الماء فقط فإنه قد ضحى بالحليب هنا نقول أن الماء والحليب كلاهما لهما منفعة حديّة ولكننا عندما نختار الماء لان منفعته الحدية أكبر من تكلفة الماء الحدية فيمكن أن تكون منفعة الحليب الحدية أكبر من تكلفة الحليب ويكون قد ضحى بالحليب .
المستهلك قد يخطئ في الاختيار ولكنه يصححها في المراحل التي تليها إلى أن يكون استهلاكه استهلاك عقلاني راشد يعتمد على المقارنة بين الخيارات المختلفة بناءا على المقارنة بين (المنفعة الحدية والتكلفة الحدية)

مثال ٢ :
مستثمر يريد أن يقتحم انتاج معيّن ويخاطر في هذا المجال . هو يتوقع الربح ويتوقع منافع حديّة ولكنه يتحمل التكاليف .أو أن يعمل لدى مؤسسة انتاجية ويحصل على دخل ، فله أن يختار بين الاثنين ، فإذا اختار مسار الاستثمار بدل العمل في المؤسسة ويحصل بعدها على المنافع الحدية فله أن يقارن بينها وبين الأجر الذي يحصل به في المؤسسة فأنه سيختار الذي يحصل على منفعة حدية أكبر .

(AmooL ، سلمان النزال ، ashoog)

منحنى إمكانيات الإنتاج:

لتفسير كيفية المفاضلة بين البدائل على الموارد المتاحة (النادرة) يستخدم التحليل الاقتصادي منحنى إمكانيات الانتاج (أو حدود إمكانية الانتاج)
لقياس الكفاءة الانتاجية. وتؤدي المفاضلة إلى قياس التضحية التي يتحملها المجتمع في سبيل تنويع إنتاجه من السلع حسب الحاجات الحقيقية للمجتمع.
اعتمادا على الرسم البياني التالي:

ملاحظة: (ويشير تحدب منحنى الكفاءة إلى أن التضحية تكون لها تكلفة بديلة متزايدة. وتساعد هذه الفرضية على أهمية الاختيار الدقيق والأمثل لإنتاج السلع)

الاقتصاد يحتاج إلى سلعه .
مثلا:
سلعه رقم(١)
سلعه رقم(٢)
فالاقتصاد سيوظف ثروات المتاحة في زمن معين ..أو مايسمى بندرة الموارد سيوظفها لإنتاج السلعة رقم ١ ويوظفها في نفس الوقت وجزء منها لإنتاج السلعة رقم ٢

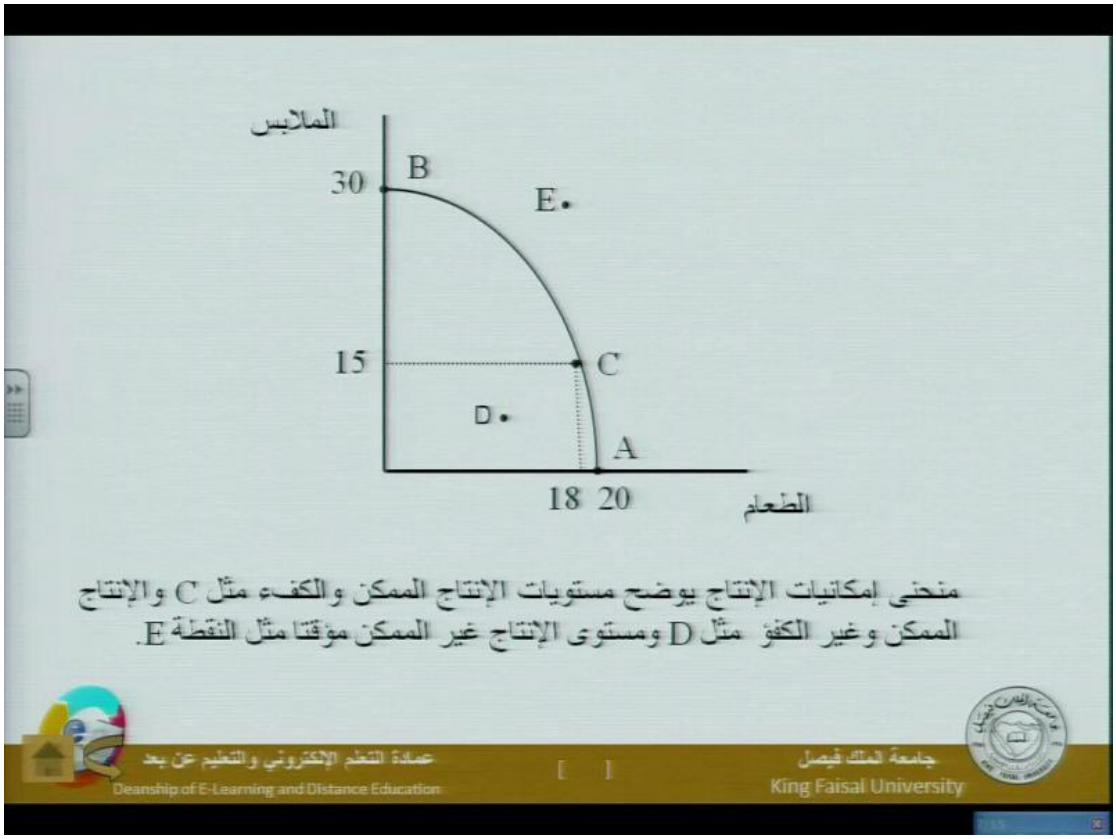

الاقتصاد ينتج سلعتين فقط الغذاء والكساء ..
D_ تعبر عن فشل في الأداء الاقتصادي
C_ كفاءة اقتصاديه بحيث يحصل على ١٥ من الملابس و١٨ من الطعام
بعد توظيف مجموعه من الموارد المتاحة للاقتصاد في حين نفس الموارد إذا كانت متاحة ووصل الاقتصاد إلى
D فهذا يدل على فشل اقتصادي أو أداء ضعيف للاقتصاد
A_ تلغي أنتاج الملابس
B_ تلغي أنتاج الطعام
والاقتصاد يحتاج إلي النقطتين A, B لا يمكن أن تلغى
فالأفضل أن تكون نقط عبارة عن مزيج من كميات الطعام والملابس ..
E_ مهمة جدا هي ليست ممكنه في فتره معينه ولكن في فترات يمكن أن يصل الاقتصاد إلى ذلك .

والمنحنى بالجدول المقصود به لنحصل على أعلى مستوى الكفاءة من الاقتصاد .

(AϠooL ، سلمان النزال ، ashoog)

النمو الاقتصادي :

طبعا لا يمكن أن يتوقف الاقتصاد عند حدود معينة، بل يرقى باستمرار، مما يؤدي إلى ما يسمى النمو الاقتصادي.
والذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. لكن المؤشر الأهم هو الرفاهية المادية الفردية، والتي تقاس عندما نأخذ عدد السكان بعين الاعتبار.

إذا كانت نسبة النمو الاقتصادي تفوق معدل النمو السكاني، فمن المحتمل أن يتحسن الدخل الفردي، مما يزيد في رفاهية المجتمع. ويبرر النمو الاقتصادي من خلال اتساع منحنى الكفاءة الاقتصادية. مما يقتضي تنمية الموارد (الطبيعية، البشرية، الرأسمالية) باستصلاح الأراضي الفلاحية والتنقيب عن الثروات، وتنمية الرأسمال البشري والمالي عبر عدة مسارات إستثمارية.

هو الزيادة الحقيقية في الإنتاج وهو أن الاقتصاد يتحرك خلال فتره معينه وتكون هناك زيادة معينه .

والذي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن المؤشر الأهم هو الرفاهية المادية الفردية والتي تقاس عندما نأخذ عدد السكان بعين الاعتبار إذا كانت نسبة النمو الاقتصادي تفوق معدل النمو السكاني فمن المحتمل أن يتحسن الدخل الفردي مما زيد في رفاهية المادية المجتمع بشكل عام ..
هناك علاقة بين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي يحتاج إلى عدة توضيحات ولكننا نلخصها في :
أن كلما زادت الانتاجية لعناصر الإنتاج كلما زاد النمو الاقتصادي وكلما أردنا أن نستغل المواد الطبيعية المتاحة نحتاج إلى التنقيب واستخراج المواد الطبيعية للإنتاج .
كمثلا الأراضي غير صالحة للزراعة يتم باستصلاحها وإزالة الأحجار وزراعتها حتى تفيد الإنتاج .
أيضا الموارد البشرية أنها إذا زادت عنصر العمل بكل أصنافه سواءا (عمل بسيط _ عمل مهندسين _ إلى عمل العلماء) زاد النمو الاقتصادي .

(AϾooL ، سلمان النزال ، ashoog)

دورة التدفق الإنتاج والدخل :

يعتمد الأداء الاقتصادي على تدفق عناصر الانتاج والدخل والسلع بين عدة أقطاب من أهمها: الأسر، المؤسسات الانتاجية، الحكومة، المصارف، وباقي العالم. ويتم التداول فيما بينها عن طريق آلية السوق: مثل سوق عناصر الانتاج، سوق السلع والخدمات.
تتسع هذه التدفقات إذا ازداد مجموع الانفاق، بحيث يؤدي إلى زيادة مستوى الاستخدام والانتاج (العرض)، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما إذا انخفض الإنفاق الكلي فسوف يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستخدام والانتاج، وبالتالي هبوط معدل النمو وحدوث ركود اقتصادي ...

تدفق الانتاج والدخل هو مبدأ هام جدا فعناصر الانتاج نقتصرها في أثنين :
١- الاسر.
٢- المؤسسات الانتاجية .
هناك علاقة بين الاثنين وهو (الأسواق) مثلا :
نقول أن الأسر هي عبارة عن خزّان للموارد البشرية تتكون هذا الموارد البشرية ثم تعرض ما لديها من خبرات من مؤهلات في سوق العمل .
ثم المؤسسات الإنتاجية تطلب هذا العمل والخبرات والمؤهلات لكي تحقق إنتاج معين .

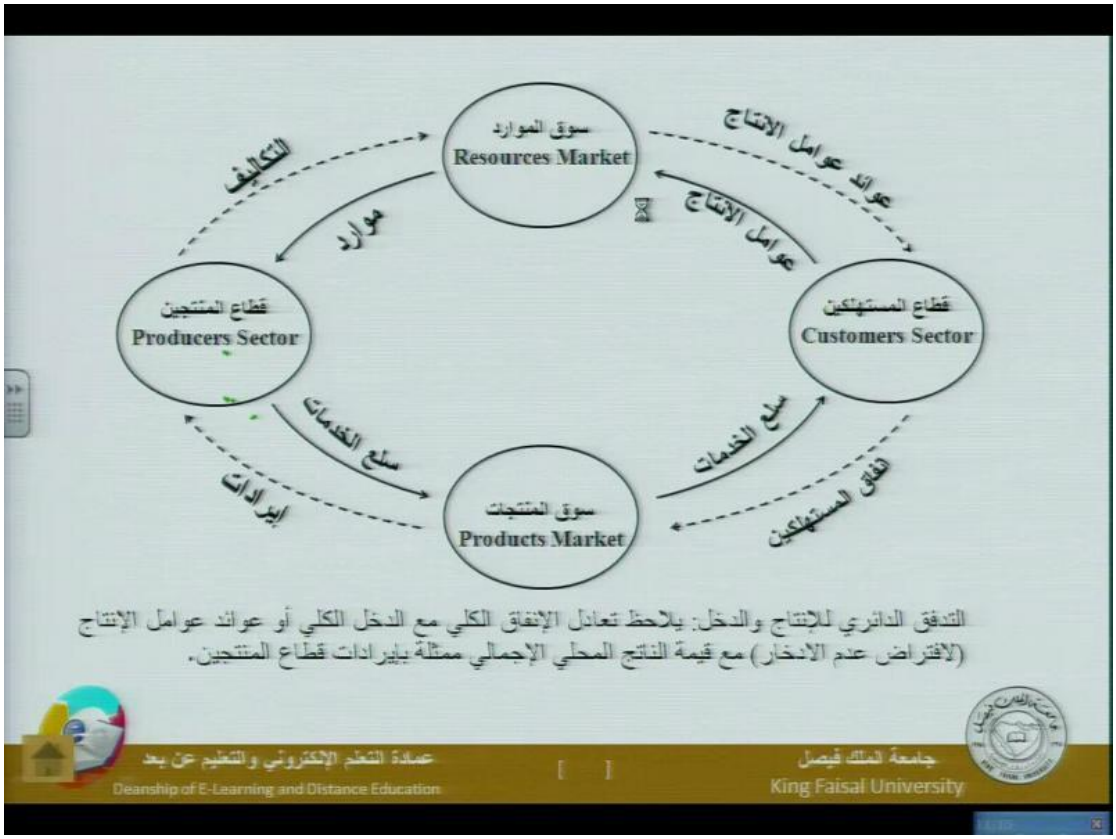

الخط المتصل يعبر عن انتقال الموارد
أما الخط المتقطع يعبر عن انتقال الدخل ..
التدفق الدائري للإنتاج والدخل حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثله بإيرادات قطاع المنتجين ..

(AmooL ، سلمان النزال ، ashoog)

الكفاءة & حرية السوق ١ :

عندما يتفاعل الطلب مع العرض تبعا لدوافع المصالح الخاصة لكل طرف، ويمكن أن يتحقق التوازن في السوق كلما أفرز التفاعل أسعارا وكميات توازنية. بمعنى أن المستهلك قد حصل على تلبية حاجاته من المنافع المادية، كما حقق المنتج ما يسعى إليه من الربح.
تمثل الأسعار إشارات (مؤشرات) لدرجة الندرة النسبية للسلع تحت العرض والطلب. كما تعتبر أداة لتوزيع الكمية المحدودة من السلع المنتجة بين عدد من المشترين ...
إذا تحققت هذه الأداة بشكل أمثل عندئذ يعبر السوق الحر عن التخصيص الأمثل للموارد، والذي يبدأ بالكفاءة الانتاجية مع تقليص التكاليف إلى الحد الأدنى وينتهي بالكفاءة في التوزيع : **MU*≅MC***

من الناحية النظرية هناك عدد من العلماء يرون أن الكفاءة الاقتصاديه تتحقق عندما يكون هناك اقتصاد فيه حرية وتفاعل بين العرض والطلب طبعا هذا سليم إلى حدود معينه لماذا؟

لأنه كما ذكرنا أن هناك دوافع شخصيه أو حوافز ذاتيه بالنسبة للإنسان تدفعه كمستهلك فيطلب سلع وتدفعه كمنتج فيسعى إلى الاستثمار طبعا هذا التدافع أذا نجح في تحقيق التوازن في السوق فهذا شيء مقبول فيؤدي إلى الكفاءة وممكن أن تزيد هذه الكفاءة ..فحين يمكن إن يحدث فشل في هذا السوق ..
وممكن إن لايحدث توازن بين العرض والطلب وممكن أن يكون هناك تصرفات غير مقبوله سواء من جانب الطلب أو العرض ..
الأسعار لها دور مهم في السوق فهي عبارة عن أشارة تعطينا مدى التوافق أللذي يحصل بين قطب العرض وقطب الطلب
فإذا حصل تساوي بين العرض والطلب نقول أن هناك حالة توازن في السوق
والنقطة الاساسية :
هي أن الكفاءة في الإنتاج تصل إلى أقصى درجه ممكنه لتوظيف الثروات لكن هناك أيضا كفاءة في السوق بحيث أن تكون المنفعة الحدية = التكلفة الحدية (مهم جدا)
في حين فشل السوق في تحقيق التوازن بين العرض والطلب

(AϾooL ، سلمان النزال ، ashoog)

الكفاءة & حرية السوق ٢ :

في حين قد يبطل التدخل الحكومي (مثل التسعير الجبري أو فرض الضرائب على السلع في مرحلة الانتاج والتسويق) التفاعل االذاتي للاستعدال في الاسواق، مما يعيق التخصيص الكفء للموارد ويؤدي إلى تدني الكفاءة وتراجع الرفاهية في المجتمع...
ولقد فشل النظام الموجه الذي يسطر على مكونات النشاط الاقتصادي، لأنه لا يستطيع أن يعوض الحوافز البشرية التي جبل عليها الانسان.
لكن نظام السوق لا يمكن أن يترك لذاته، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى سوء تخصيص الموارد وانعدام الكفاءة الشاملة في الاقتصاد.

هناك خيارات :
ممكن ان يفشل السوق بين تحديد العرض والطلب وممكن أن يفرز من السوق أسعار مرتفعه يدعو إلى تدخل الحكومة أو أسعار منخفضة جدا يدعو أيضا إلى تدخل الحكومة لكن الفكرة الاساسية هنا لو كان لدينا خيار بين أسعار توازنيه تنافسيه والخيار بين تدخل الحكومة نختار عدم تدخل الحكومة ..
لماذا؟
لأنه لدينا هناك كفاءة بين الأسعار وهي تنافسيه وإذا كانت غير تنافسيه يدعو ذلك لتدخل الحكومة ..
الحالة الاولى عندما يكون الاسعار تنافسية وتكون كفاءة في السوق فتدخل الحكومة سيفسد الآلية الاقتصادية والحرية للسوق فيمكن زيادة شيء من الضرائب قد تزيد في الاسعار فيكون زيادة الاسعار بسبب تدخل الحكومة .
أيضا ممكن للحكومة أن تحدد أسعار بشكل تجبر السوق على سعر معيّن فهذا يدل على تشوهات في العرض والطلب مما يؤدي الى ضعف في الكفاءة الاقتصادية .
عموما نحن نلاحظ عبر الدراسات الاقتصادية التاريخية : أن هناك فشل في النظام الموجه حيث ألغيت الارادة للانسان ألغيت الدوافع الذاتية للمستهلك وذلك لان الدولة تحدد كل الخيارات الاقتصادية .
أيضا لا يمكننا أن نقبل بحرية تامة مطلقة للسوق بل هناك ظوابط وتنضيمات وتشريعات من قبل الحكومة لابد أن يمتثلو بها في اطار السوق ..
تكلمنا عن الكفاءة الانتاجية في (المصانع ثم السوق وهناك كفاءة مهمة جدا في التوزيع) بمعنى أن العناصر الاساسية التي تساهم في الانتاج يجب أن تستفيد من الثمار العملية ولا يكون هناك ميل لعنصر دون العنصر الآخر .

كذلك هناك كفاءة أفقية تقتضي تدخل الحكومة فكلما فشل السوق في افراز أسعا تنافسية فهناك يستدعي تدخل الحكومة حتى تكون كفاءة سوقية وكلما كان هناك استغلال للموارد غير كفء تستدعي تدخل الحكومة وغير ذلك من التصحيحات التي توجب تدخل الحكومة في الأسواق .

دور القطاع الحكومي :

له أهمية كبيرة في التاثير على الفعاليات الاقتصادية من خلال القوانين بهدف توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية ومن خلال تحصيل الضرائب والرسوم والإنفاق في مختلف المجالات. فرغم كفاءة اقتصاد السوق في التخصيص الأمثل والكفء للموارد، إلا أن هناك حالات تستوجب تدخل الحكومة:

١- حالة السلع والخدمات العامة: السلع العامة هي تلك التي تستهلك جماعياً ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع بدون مقابل ولا يمكن حرمان أحد من استهلاكها.

٢- حالة التأثيرات الخارجية: التي تبرز عن النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي، وقد تكون لها آثار خارجية نافعة كما في حالة التعليم وما يترتب عليه من فوائد للمجتمع، أو آثار خارجية ضارة كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي.

٣- حالة الاحتكار الطبيعي: وهي حالة انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار عند التوسع في الإنتاج.

هناك ثلاث حالات تقتضي لتدخل الحكومة :

١- هناك بعض القطاعات التي يعجز عنها القطاع الخاص (لتعبيد الطرقات للسيارات – إنشاء المطارات في البلد -) هذا يكون من تخصصات الحكومة حيث تخصص ميزانية من الاقتصاد لها

٢- هناك المصانع ثم تفرز تأثيرات جانبية وهو (التلوث في الطبيعة) فهذا يستدعي تدخل الجهات العامة من الحكومة حتى تحدّ من التلوث وتضع قوانين محددة كمنع من إفراز التلوث التي تؤثر في الاقتصاد وتؤثر أيضا على السكان والمجتمع .

٣- أيضا حالة الاحتكار الطبيعي : مثلا قد نحتاج إلى سلعة معينة ولكن هذه السلعة غير متوفرة في الاقتصاد فلا يوجد من يقوم بصناعتها وتوفيرها ثم فجأة يظهر منتج واحد ويكون الاحتكار طبيعي ولا يوجد من ينافسه في هذه الحالة إذا كان المنتج في الفرض والعين أنتج ما يكفي المجتمع من الكمية وفي أسعار مناسبة .. ولكنه قلص الإنتاج وزاد في الأسعار هنا غياب للكفاءة في السوق ويقتضي تدخل الحكومة .

،، ولله الحمد أنتهى

(AϭooL ، سلمان النزال، ashoog)

اهداء الى كل الطلبة

أسأل الله أن ينفعنا بما علمنا

وأن يغفر لنا ولوالدينا وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات